MALAYSIAN JOURNAL FOR ISLAMIC STUDIES
© PENERBIT UNIVERSITI SULTAN ZAINAL ABIDIN
e-ISSN: 2550-2042
http://dx.doi.org/

PENERBIT
Universiti Sultan Zainal Abidin

MALAYSIAN JOURNAL FOR ISLAMIC STUDIES MJIS

https://journal.unisza.edu.my/mjis

الإمام مالك ومنهجه في الموطأ: دراسة تحليلية

[IMAM MALIK AND HIS METHOD IN AL-MUWATTA: AN ANALYTICAL STUDY]

ABDULLAH AL MAMUN [1]

[1*] Department of Islamic Studies, Shanto-Mariam University of Creative Technology, Dhaka, BANGLADESH
Email: cod_is@smuct.ac.bd

*Corresponding author: cod_is@smuct.ac.bd

Received Date: 15 April 2024 • Accepted Date: 3 June 2024 • Publish Date: 30 June 2024

Abstract

This research examines the portrayal of Imam Malik's Muwatta's scholarly significance and its methodologies in the modern books. The Muwatta, a foundational work in both hadith and jurisprudence, has had a profound influence on the development of Islamic sciences. While many scholars have studied and commented on this text—discussing its narrators, the authenticity of its hadiths, and its methodological framework—gaps and ambiguities remain in these analyses.This study aims to address these gaps by presenting a clear and concise explanation of the Muwatta's methodology. The research is structured into an introduction, three main sections, and a conclusion. The introduction outlines the importance of the topic. The first section delves into Imam Malik's scholarly life, the second focuses on the Muwatta itself, and the third analyzes Imam Malik's methodological approach in compiling the text. The conclusion offers key findings from the study. Given the high status of hadith scholarship, this research contributes to the ongoing tradition of preserving and understanding the prophetic teachings, following in the footsteps of notable scholars such as Ibn 'Abd al-Barr, al-Suyuti, Qadi 'Iyad, and Shah Wali Allah al-Dihlawi.

Keywords: Imam Malik, Muwatta, Method

المخلص

يتناول هذا البحث تصوير الأهمية العلمية لموطأ الإمام مالك ومنهجياته في الكتب الحديثة. لقد كان للموطأ، وهو عمل أساسي في كل من الحديث والفقه، تأثير عميق على تطور العلوم الإسلامية. وبينما درس العديد من العلماء هذا النص وعلقوا عليه – مناقشة رواته، وصحة أحاديثه، وإطاره المنهجي – إلا أن هناك فجوات وغموضًا لا تزال في هذه التحليلات. تهدف هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوات من

خلال تقديم شرح واضح وموجز لمنهجية الموطأ. تم تنظيم البحث إلى مقدمة وثلاثة أقسام رئيسية وخاتمة. تحدد المقدمة أهمية الموضوع. يتعمق القسم الأول في الحياة العلمية للإمام مالك، ويركز الثاني على الموطأ نفسه، ويحلل الثالث المنهج العلمي للإمام مالك في تجميع النص. تقدم الخاتمة النتائج الرئيسية للدراسة. ونظراً للمكانة الرفيعة التي يتمتع بها علم الحديث، فإن هذا البحث يساهم في التقليد المستمر في الحفاظ على التعاليم النبوية وفهمها، على خطى علماء بارزين مثل ابن عبد البر، والسيوطي، والقاضي عياض، وشاه ولي الله الدهلوي.

الكلمات المفتاحية: الإمام مالك، الموطأ، المنهج

Cite as: Abdullah Al Mamun. 2024. al-Imam Malik wa Manhajuhu fi al-Muwatta': Dirasah Tahliliyah [Imam Malik And His Method in al-Muwatta: An Analytical Study]. *Malaysian Journal for Islamic Studies* 8(2): 16-44.

المقدمة

لا شك أن علم الحديث رفيع القدر، عظيم الفخر، شريف الذكر، لا يعتني به إلا كل حبر، ولا يحرمه إلا كل غمر، ولا تفنى محاسنه على ممر الدهر، وإن الانشغال بخدمته من أعظم القربات، إذ به يذب عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبه ينال المرء النضارة في وجهه وفق وعد النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ» (al-Tirmidhī-1395AH). ولذا قيض الله للسنة رجالا يقومون بحفظها وروايتها والذب عنها، وتنقيتها مما دسَّ فيها أهل الأهواء والبدع. ولقد كان من بين هؤلاء علماء الإسلام، ورجال الدين، والمحدثين الفضلاء، الإمام مالك بن أنس الأصبحى، إمام دار هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم، عالم المدينة، فقيه الأمة، صاحب كتاب عظيم "الموطأ"، إمام المذهب المالكي، أحد المذاهب الأربعة المشهورة المعتبرة عند علماء المسلمين. وإذا كان لبعض الكتب أن تشرف بنسبتها إلى مصنِّفها، وتطمئن القلوب إليها؛ فلا شك أن كتاب الموطأ قد بلغ بنسبته إلى الإمام مالك بن انس أقصى الغايات، وأبعد المقامات؛ إلى ما اجتمع لهذا الكتاب الجليل من كثرة رواته، وتعدد طرقه، ووفرة تعاليقه، وشروحه. وإذا كان لبعض الأئمة المجتهدين أيضا أن يعلوَ شأنهم، وتبقى على الأيام ذكراهم، بما صنفوا من الكتب أو خلفوا من الآثار؛ فإن الإمام مالكا قد نال من ثواب الله، والمنزلة الكريمة عند العلماء أوفى نصيب وأعظمَ مقدار؛ لما قام به من تصنيف الموطأ الذي واحد من ذخائر تراثنا الخالد. ولقد أدرك العلماء أهمية هذا الكتاب الجليل، فرووا، وشرحوا، وكتبوا عن رجاله، منهم الإمام ابن عبد البر، وجلال الدين السيوطي، والقاضي

عياض، وشاه ولي الله الدهلوي وغيرهم كثير فكثير، وإني بينت في هذا البحث الوجيز أن موطأ للإمام مالك من أقدم مصنفات الحديث والفقه معا، فهو من أصحها حديثا، ومن أنضجها فقها وأصولا، وأوسعها كتبا وأبوابا. وإني بينت في هذا البحث الوجيز عن حياته العلمية للإمام مالك وكتابه المشهور الموطأ ورتبته بين كتب الأحاديث ومنهج تأليفه. وقد قسمت هذا البحث الوجيز إلى مقدمة، وثلاثة أقسام وخاتمة. أما المقدمة فبينت فيها أهمية الموضوع، وفي القسم الأول عن الإمام مالك وحياته وعلمه، وفي القسم الثاني عن الموطأ وفي القسم الثالث عن منهج الإمام مالك في الموطأ، وفي الختام جئت ببعض النتائج.

أهمية البحث

وهذا واضح عند أهل العلم أن الموطأ للإمام مالك له أهمية بالغة عند أهل العلم وخاصة عند الباحثين للعلوم الإسلامية وأخص بالذكر عند أهل الحديث في كل زمان ومكان. وإنه من أقدم المصنفات للحديث؛ بل هو أول تصنيفات الحديث الذي وصل إلينا كاملا. ولهذا معرفته من حيث كيفية التصنيف والمنهج المتبع به مهم جدا. فإذا عرفنا كيف كتب الكتاب ولماذا كتب، ستكون دراسته سهلة وبسيطة عندنا.

منهجية البحث

وقد اتبعت في دراسته المنهج الاستقرائي في جمع نسخ الموطأ، وقد جمعت أساليب ورود الأحاديث والأثار والفقه في الموطأ ثم اتبعت المنهج التحليلي في دراستي؛ وذلك بتحرير هذه الأحاديث والأثار والفقه استخرجت النتيجة المرام والمنهج المتبع للإمام مالك.

الدراسات السابقة

ولقد اعتنى العلماء بالموطأ عناية خاصة وألفوا الشروحات ووبينوا مناهج الموطأ. ومن أشهرها:

أ. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (Ibn ‘Abd al-Bar-1385AH). وفي هذا الشرح بين الإمام ابن عبد البر في مقدمته عن تخريج أحاديث الموطأ من حيث المتصل والمنقطع والمرسل، ثم بين مكانة الإمام مالك بين العلماء، ثم ذكر منزلة الموطأ مع ذكر أقوال العلماء ثم ذكر عن وفاته. فلم يبين صريحا في مقدمته عن منهج الإمام مالك في الموطأ.

ب. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه

مالك في موطئه من الرأي والآثار، (Ibn ʻAbd al-Barr-2000)، وهو من أشهر شروحات الموطأ. وذكر المصنف في مقدمته لطلاب العلم معاني الحديث والآثار وأقوال فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، ثم ذكر مسند شيوخ ابن عبد البر وروايته للموطأ ثم ذكر مقدمة موجزة ووضح فيها سبب تصنيفه. فلم أجد فيه بيان منهج الإمام مالك في الموطأ.

ج. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، (al-Suyūṭī-1969).

د. السهارنفوري، محمد زكريا الهندي، أوجز المسالك إلي موطأ مالك. إن الإمام السهارنفوري ذكر في مقدمة الكتاب عن الإمام مالك والموطأ ورواته ومكانة الموطأ وغيره، و لم يبين مننهجه تفصيلا وإن ذكره موجزا بعنوان: دأب المصنف في الموطأ.

ه. أبو الحسنات عبد الحي اللكنوي، له "التعليق الممجَّد علي موطأ محمد.

و. إبراهيم عبد السلام ، الرواة المتهمون بالبدعة في موطأ الإمام مالك– دراسة استقرائية تحليلي، (Ibrāhīm ʻAbd al-Salām-2021)

ز. قبلي بن هني، مكانة موطأ الإمام مالك وأثره في تنوع مدارس المالكية من خلال ثَبَت رواته، (Qiblī ibn Hunay-2019)

ح. د. صبري إبراهيم أحمد، منهج الإمام مالك في الموطأ (Ṣabrī-2014) وفي هذا الكتاب ذكر المصنف أن الموطأ ألف الإمام مالك على ترتيب الكتب والأبواب الفقهية ثم ذكر المثال على ذلك. ثم ذكر المنهج الثاني للموطأ وهو أنه أورد الأحاديث المرفوعة والمرسلة ثم بين أسباب ذكر الآثار وعمل أهل المدينة. ويتضح مما سبق أن مناهج الموطأ كلها لم يشتمل في هذا الكتاب المذكور.

وإني استوعبت في هذا البحث الوجيز مناهج الموطأ من عدة وجوه: منها منهجه في عرض الأحاديث والآثار ومسلكه فيما يرويه من عمل أهل المدينة ومنهجه في التعقيب على النصوص بالتأكيد، أو الشرح أو بإيضاح المراد أو بالتمثل والرد. وأيضا ذكرت فيه سبب الإقلال من الرواية والإكثار من البلاغات. ثم ذكرت منهجه في الفقه وأصول الفقه. فلم أجد هذه التنوعات في الكتب السابقة. وهذه الدوافع كلها شجعتني على كتابة هذا البحث.

أولاً: الإمام مالك وحياته العلمية

اسمه ونسبه

هو إمام الأئمة، فقيه الأمة، عالم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، شيخ الإسلام، وأمير المؤمنين في الحديث، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غَيمَان- بفتح فسكون- ويقال عثمان- بعين مهملة وثاء مثلثة- واختار ابن فرحون الأول، ابن خُثيل- بضم الخاء المعجمة وفتح المثلثة وسكون التحتية ويقال جُثيل -بجيم وثاء مثلثة وياء ساكنة- ابن عمرو بن الحارث وهو ذو أصبح، الأصبحى المدني، نسبته إلي أصبح، قبيلة حِميرية كبيرة، فالإمام مالك عربي صليبة، حِميري يعرُبي وأمه: العالية بنت شَريك بن عبد الرحمن وقيل: ُطلحة: مولاة عبيد الله بن معمر. وجده: أبو عامر صحابي، شهد المغازي كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلا بدرا، وبه جزم السيوطي في التنوير، وذكره الذهبي في تجريد الصحابة، وقال: لم أر أحدا ذكره في الصحابة، وابنه مالك- جد مالك- من كبار التابعين وعلمائهم (al-Sahāranfūrī-2003).

مولده

اختلف العلماء في السنة التي ولد فيها مالك رضي الله عنه، فقيل إنه ولد سنة تسعين للهجرة، وقيل: ثلاث وتسعين، وقيل: أربعة وتسعين، وقيل: خمس وتسعين، وقيل: سبع وتسعين للهجرة، ولكن الأكثرين على أنه ولد سنة ثلاث وتسعين بذي المرْوة في خلافة سليمان بن عبد الملك، ولقد روي أنه قال: ولدت سنة ثلاث وتسعين (Abū Zahrah-2002).

نشأته وطلبه للعلم

نشأ الإمام مالك في بيت اشتغل بعلم الأثر، وفي بيئة كلها للأثر والحديث. أما بيته فقد كان مشتغلا بعلم الحديث، واستطلاع الآثار وأخبار الصحابة وفتاواهم، فجده مالك بن أبي عامر كان من كبار التابعين وعلمائهم، ولقد كانت بيئة المدينة المنورة بيئة العلم في هذه الأيام، ولازم مالك مجلس ابن هرمز وأخذ العلم عن نافع مولي ابن عمر وغيرهم.

شيوخه وتلاميذه

قال الزرقاني: أخذ عن تسعمائة شيخ فأكثر(al-Sahāranfūrī-2003). فروى عن نافع مولى ابن عمر، وابن شهاب الزهري، وأبي الزناد، وعبد الرحمن بن القاسم، وأيوب السَّختياني، ويحي بن سعيد الأنصاري، وابن هرمز، وجعفر بن محمد الصادق، وربيعة الرأي، وعائشة بنت سعد بن أبي وقاص وغيرهم (Naẓīr-1992) فمشايخ الإمام هم أكثر من أن يحصر.

وأما تلاميذه أمم لا يكادون يُحصون، وكان بعض المحدثين والعلماء يحاولون إحصاء من اخذ عنه، ومنهم الخطيب البغدادي، فقد ألَّف كتابا في الراوة عنه، أورد فيه ألف رجل إلا سبعة، ومنهم الدار قطني، عدَّ القاضي عياض في مداركه نيفا على ألف، وممن روي عنه: ابن شهاب الزهري، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، وسفيان بن سعيد الثوري، وعبد الملك بن جريح، وعبد الرحمن بن عمرو الاوزاعي، والليث بن سعد، وسفيان بن عيينة، وسليمان بن مهران، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، والشافعي، وعبد الله بن مبارك وغيرهم (al-Sahāranfūrī-2003).

جلوسه للدرس والإفتاء

لم يجلس مالك للفتيا ورواية الحديث حتى شهد له سبعون شيخا من كبار علماء الحجاز بأنه أهل لذلك، وانتصب للإفتاء والرواية نحوا من سبعين سنة، وكان مجلسه مجلس وقار وسكون، حتى قال ابن قعنب: ما رأيت قط أشد وقارا من مجلس مالك، لكأن الطير على رؤوسهم.

حفظه وضبطه

كان الإمام مالك أحفظ أهل زمانه، وأوثق الناس حفظا واتقانا، يقول مالك: حدثنا ابن شهاب ببضعة وأربعين حديثا، ثم قال أيهًا، أعدها على، فأعدت عليه الأربعين حديثا وأسقطت البضعة.

مذهبه الفقهي

كان رحمه الله رائدا وإماما لمذهب المالكي، وإليه ينسب هذا المذهب المشهور. وأكثر آراءه الفقهية تتضح في الموطأ وكتبه المصنّفة، وبني أصول مذهبه على الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستحسان والصالح المرسلة وعمل أهل المدينة وإجماعهم، والعرف وسد الذرائع وغيرها.

تصانيفه

وله مؤلفات كثيرة، أشهرها وأعظمها "الموطأ" الذي هو موضوع بحثي المتواضع الوجيز، ومن مؤلفاته غير الموطأ: رسالته المعروفة إلي هارون الرشيد في الآداب والمواعظ، ومنها رسالته إلي ابن مطرف غسان بن محمد بن المطرف، ومنها رسالته إلي أبي غسان، ومنها رسالته إلي الليث في إجماع أهل المدينة، ومنها رسالته إلي ابن وهب عبد الله أبي محمد بن وهب يسمى "ديوان العلم" وسماها بعضهم برسالته في القدر والرد علي القدرية، ومنها كتاب الأقضية، ومنها كتاب في النجوم وحساب مدار الزمان ومنازل القمر، ومنها كتابه في التفسير لغريب القران وغيرها كثيرة (al-Turkī-2005).

ثناء العلماء عليه

لقد كثر الثناء على مالك في كل ما هو أهل له كثرة سبق بها أشياخه وأمثاله، وكفاه شرفا وفضلا أن العلماء قالوا: بان العالِم الذي أخبره النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه: "يوشك أن يضرب الناس آباط المطيِّ وأكباد الإبل في طلب العلم، فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة" (al-Ḥākim-1990) هو مالك بن أنس رضي الله عنه (Ibn ʿAbd al-Barr-1387 AH) قال ابن شهاب الزهري لمالك: أنت من أوعية العلم، وإنك لنعم مستودع العلم، وقال الشافعي: إذا جاءك الأثر عن مالك فشُدَّ به يديك (Ibn ʿAbd al-Barr-1387 AH) وقال أيضا: من أراد الحديث فهو عيال على مالك، (Ibn Kathīr-1986) وقال عبد الله بن المبارك: لو قيل لي اختر للأمة إماما لاخترت لها مالكا.

وفاته

مرض رحمه الله اثنين وعشرين يوما، وتوفي يوم الأحد لعشر خلون من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، وهذا أشهر الأقوال، وقال ابن سعد: أربع عشرة خلت منه، وقال مصعب بن عبد الله: مات في صفر، وصلى عليه عبد الله بن محمد بن إبراهيم أمير المدينة، وحضر جنازته ماشيا، وبلغ من عمره حين وفاته سبعا وثمانين سنة. وقال الواقدي: بلغ تسعين سنة، وقال ابن نافع: توفي مالك وهو ابن سبع وثمانين سنة. ولما مات تشهَّد ثم قال، "لله الأمر من قبل ومن بعد"، ودفن بالبقيع إلي جوار قبر إبراهيم ولد النبي صلى الله عليه وسلم (al-Dhahabī-1993).

الثانياً: الموطأ

معنى الموطأ

قال المجد في القاموس: وطئه- بالكسر- يطؤه: داسه كوطأه، وتوطأه، ووطَّأه: هيأه ودمَّثه وسهّله كوطّأه في الكل. وواطأه على الأمر وافقه، ورجل موطَّأ الأكناف- كمعظَّم- سهل دمث كريم، مضياف. وموطأ العَقِب: سلطان يُتَّبع (al-Fīrūzābādī-1977). فلفظ "الموطأ" تعنى الممهَّد، المنقَّح، المحرَّر، المصفَّي (Abd al-Wahhāb-' 2007) قال ابن فهر: لم يسبق مالكا أحد إلى هذه التسمية، فإن من ألف في زمانه سمى بعضهم بالجامع، وبعضهم بالمصنف، وبعضهم بالمؤلف (al-Suyūṭī-1325 AH.).

وجه تسميته

نقل السيوطي في سمية الموطأ نقولا منها: قال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكناني الأصفهاني: قلت لأبي حاتم الرازي موطأ مالك بن انس لم سمى موطأ؟ فقال: شيء صنفه ووطأه للناس حتى قيل موطأ مالك، كما قيل جامع سفيان. وكذلك نقل السيوطي:عن أحمد الخليجى قال: سمعت بعض المشايخ يقول: قال مالك: عرضت كتابي هذا علي سبعين فقيها من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه، فسميته الموطأ (al-Suyūṭī-1325 AH.).

وذكر الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي وجها آخر في سبب تسميته ب "الموطأ": هو أن مالكا رأي النبي صلى الله عليه وسلم في النوم يقول له: "وطِّئ شريعتي لأمتي" ولهذه الإشارة سمى كتابه "الموطأ"، وقد كان من قبل متحيرا متفكرا في اسم يُسمى به كتابه فقال:

ومالك رأي النبي في النوم — فقال وطئ شرِعتي لقومي
فبالإشـــارة سماه أعـــــطي — من أجل ذا سماه بالمـــوطأ
وكان قـــبل متفكرا بمـــــا — يجعل في الوقت عليه عَلماً (Alawī-2008')

سبب التأليف

علماء الأخبار يذكرون أن جمع مالك للموطأ كان بناء على طلب أبي جعفر المنصور، فيقولون أن أبا جعفر قال لمالك: ضع للناس كتابا أحملهم عليه، ويروون أنه قال: يا أبا عبد الله ضم هذا العمل، ودوِّنه كتبا، وتجنب فيها شدائد عبد الله بن عمر، ورخص ابن عباس، وشواذ ابن مسعود، واقصد أواسط الأمور، وما اجتمع عليه الصحابة.

وفى رواية: قال أبو جعفر المنصور: "اجعل هذا العلم علما واحدا"، فقال له مالك: ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين أن تحمل الناس على قول رجل واحد يخطئ ويصيب، وإنما الحق من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد تفرقت الصحابة في البلدان، وقلد أهل كل بلد من صار إليهم، فأقر أهل كل بلد على ما عندهم (al-Qāḍī ‘Iyāḍ-1967).

ويبدو لنا مما سبق أن موطأ مالك كان عملا رسميا قبل كل شيء فهو رغبة من الخليفة المنصور، ووافقت هذه الرغبة الرسمية ما كان في نفس مالك من دافع ذاتي للتصنيف.

مدة التأليف

اختلف في الزمن الذي ألَّف فيه مالك "الموطأ"، فقيل: أنه أربعون سنة، وقيل: ستون سنة، أما أربعون سنة مستفادة من قول صفوان بن عمر بن عبد الواحد – صاحب الأوزاعى– عرضنا على مالك "الموطأ" في أربعين يوما، فقال: كتاب ألَّفته في أربعين سنة، أخذتموه في أربعين يوما، ما أقل ما تفقهون فيه (Ibn ‘Abd al-Barr-1387AH).

وأما القول بأنه ألَّفه في ستين سنة، فهو مستفاد من قول أبى خليد: أقمت على مالك، فقرأت "الموطأ" في أربعة أيام، فقال مالك: علمٌ جمعه شيخ في ستين سنة؛ أخذتموه في أربعة أيام (al-Aṣbahānī-1405 AH).

والذي يظهر لي: أن عمل الموطأ استغرق حوالي إحدى عشرة سنة من سنة 148 – 159هـــ، وهو أقرب الأقوال، ثم ما زال ينقيه ويخلصه حتى توفي. ويدل على هذا: ما جاء عن عتيق الزبيري: أن مالكا كان ينظر في الموطأ كل سنة (al-Qāḍī ‘Iyāḍ-1967).

رواة الموطأ ومراتبهم

تختلف مؤلفات التراجم في إحصاء رواة الموطأ عن مالك سماعا وإجازة، فذكر صاحب أوجز المسالك: قال شيخنا الدهلوي في البستان: أخذ الموطأ عن الإمام مالك قريب من ألف رجال (al-Sahāranfūrī-2003). وذكر القاضي عياض عدد من رووا الموطأ فكانوا نيِّفا و ستين، وذكر أسماءهم وقال: هؤلاء الذين حققنا أنهم رووا الموطأ، ونص على ذلك أصحاب الأثر والمتكلمون في الرجال.

وقد أوصل الحافظ محمد بن عبد الله الدمشقي المعروف بابن ناصر الدين رواة الموطأ إلى ثلاثة وثمانين راويا في كتابه "إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك". وقال الحافظ صلاح الدين العلائى: روى الموطأ عن مالك جماعات كثيرة، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص، وأكبرها رواية القعنبي، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبى مصعب، فقد قال ابن حزم في موطأ أبى مصعب زيادة على سائر الموطآت نحو

مائة حديث (al-Sahāranfūrī-2003). ويقول السيوطي في التنوير: قال الحافظ ابن ناصر الدين: فتتبعت زيادة على ما ذكر فوقع لي ثمانية وخمسون سواهم من الرواة فبلغوا تسعة وسبعين، وذكر أسمائهم (al-Suyūṭī-1969). وأما عن مراتب رواة الموطأ فقد تنبه علماء الرجال إلى تفاوت ضبط رواة الموطأ وأيهم أكثر تثبُّتا من غيره، واختار كل محدث من أصحاب الصحاح والسنن رواية معينة في الغالب. وفى مقدمة الرواة ضبطا الإمام الشافعي، ويليه القعنبى و التِّنسي، ثم ابن القاسم ومعن بن عيسى ويحيى بن بكر ويحيى الليثي وابن وهب، وأخيرا سويد بن سعيد وسعد بن عفير على اختلاف درجة الإتقان والضبط.

ومن العلوم أن رواية محمد بن الحسن الشيبانى ورواية أبي مصعب كلاهما في مقدمة الروايات الصحيحة (Naẓīr-1992).

قال احمد بن حنبل: كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر رجلا من حفاظ أصحاب مالك، فأعدته على الشافعي لأنه وجدته أقومهم (al-Suyūṭī-1969). وسئل يحيى بن معين عن رواة الموطأ عن مالك، فقال: اثبت الناس في الموطأ عبد الله بن مسلمة القعنبى وعبد الله بن يوسف التنيسي بعده.

هذا وقد اختار احمد بن حنبل في مسنده رواية عبد الرحمن بن مهدي، والبخاري رواية عبد الله بن يوسف التنيسى، ومسلم رواية يحيي بن يحيي التميمي النيسابوري، وأبو داود رواية القعنبى، والنسائي رواية قتيبة بن سعد، وقال الإمام الزرقانى: وهذا كله أغلبي، وإلا فقد روى كل ممن ذكر عن غير من عينه (al-Suyūṭī-1969).

نسخ الموطأ

تقدم اختلاف كتب التراجم في عدد رواة الموطأ، فسمى القاضي عياض نيفا وستين رجلا، وأوصلهم السيوطي إلى تسعة وسبعين، ولكن نسخ الموطأ لا تزيد على العشرين، وذكر بعض الفضلاء: أنها ثلاثون (Abd al-Wahhāb-2007). وقال أبو القاسم محمد بن حسين الشافعي: الموطآت المعروفة عن مالك أحد عشر معناها متقارب والمستعمل منها أربعة، وذكر السيوطي في التنوير أربعة عشر نسخة، وذكر الدهلوى في البستان ستة عشر نسخة. وأشهر هذه النسخ:

1. النسخة المشهورة، ويراد بها "الموطأ" على الإطلاق نسخة يحيى بن يحيى بن كثير المصمودى الأندلسي المتوفى سنة 204 هـــ، وقيل: سنة 234 هـــ.
2. نسخة ابن وهب الفهرى، سمع من مالك من سنة 148 هـــ إلى أن مات مالك (al-Sahāranfūrī-2003).

3. نسخة بن القاسم: وهو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المصري (132 –191) هـــ، وهو أول من دون المسائل عن مالك في "المدونة".
4. نسخة سعيد بن عفير الأنصارى.
5. نسخة أبى مصعب الزهري.
6. نسخة مصعب بن عبد الله بن مصعب الزبيرى المدني، سكن بغداد (156-236)هـــ.
7. نسخة محمد بن مبارك بن يعلى القرشي الصُّوري، سكن دمشق (153– 215) هـــ.
8. نسخة سليمان بن برد، وقيل اسمه: سلمة بن برد، وعلى هذه النسخ الثنتي عشرة بني الغافقى مسنده،
9. نسخة يحيى بن يحيي بن بكير بن عبد الرحمن التميمي الحنظلى النيسابورى.
10. نسخة محمد بن الحسن الشيبانى صاحب أبي حنيفة، ولم تذكر في مسند الغافقى (Abd al-Wahhāb-‘2007).

شيوخ مالك في الموطأ، ورواة الصحابة فيه

يجاوز شيوخ مالك الألف من الرجال الثقات، أما من روى عنهم مالك في الموطأ فنحو من خمسة وتسعين رجلا، فالغافقى المصري عد في "مسند الموطأ" الذي احتوى ثنتي عشر رواية رويت عن مالك رجاله خمسة وتسعين رجلا. وسمى الذهبي اثنين وتسعين رجلا، ثم ذكر الثقة عند مالك، والثقة (Naẓīr-1992). ومن المعلوم أن رجاله في الموطأ جميعا من أهل المدينة إلا سبعة رجال وهم: أبو الزبير من أهل مكة، وحميد الطويل، وأبو أيوب السختيانى من البصرة، وعطاء بن عبد الله من أهل خراسان، وعبد الكريم من أهل الجزيرة، وإبراهيم بن أبى عبلة من الشام. وأما عن رواة الصحابة في الموطأ فقد نقل السيوطي في "التنوير" عن الغافقى وغيره: أن عدة من روى له فيه من رجال الصحابة خمسة وثمانون رجلا، ومن نسائهم ثلاث وعشرون امرأة، وقد توازن الأستاذ نذير حمدان صاحب كتاب"الموطآت للإمام مالك" بين موطأ محمد وموطأ يحيي الليثي، فذكر رواته من الصحابة في موطأ محمد اثنين وخمسين صحابيا وتسع عشرة صحابية، وبلغ رواته من الصحابة في موطأ يحيي تسعة وسبعين صحابيا وعشرين صحابية (Naẓīr-1992).

عدد أحاديث الموطأ:

إن عدد أحاديث الموطأ مختلف باختلاف رواته زيادة ونقصانا، فقد كان مالك نفسه يروي أحاديث ثم يسقطها أو يسقط قسما منها، وذلك حسب خطته المختارة، فلعل المكثيرين رووا الموطأ في مرحلته الأولى، والمتوسطين رووه في أثناء تنقيحه، والمقلين في مرحلته النهائية.

قال الأبهرى: جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثا، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر، ومن التابعين مائتان وخمسة وثلاثون (al-Sahāranfūrī-2003). وقال ابن حزم في "مراتب الديانة" أحصيت ما في الموطأ فوجدت فيه من المسند خمسمائة ونيفا، وفيه ثلاثمائة ونيف مرسلا، وفية نيف وسبعون حديثا قد ترك مالك نفسه العمل بها، وفيه أحاديث ضعيفة وهّاها جمهور العلماء (al-Suyūṭī-1969). وذكر إلكيا الهراسي: في تعليقه في الأصول إن موطأ مالك كان تسعة الآلاف حديث، ثم لم يزل ينتقى حتى رجع إلى سبعمائة.

ولقد قام الأستاذ الكبير محمد فؤاد عبد الباقي بتحقيق كتاب الموطأ فأتقن وأجاد وأحسن وأفاد، وبلغ عدد كتبه واحد وستين كتابا، تشتمل على سبعمائة وثلاثة أبواب، وقد رقم الكتب مجتمعة ثم افرد كل كتاب بترقيم يخصه في الأبواب والأحاديث. ولقد طبع مجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر كتاب الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيبانى، ورقم أحاديث الكتاب، وبلغ عدد أحاديثه إلى ألف وثمانية حديثا. وقام الشيخ ابن عاشور بشرح الموطأ، وذكر في المقدمة أن عدد أحاديث الموطأ ألف وواحد وأربعون حديثا، منها 519 بالأسانيد المشهورة، ومنها 240 مما قال: "بلغني" ومنها "41" سماعا منه، لم يوجد سنده في الكتب، ومنها 292 مضطربة الإسناد (Ibn'Āshūr-2007).

ما احتوى عليه الموطأ من أقسام الحديث

إن كتاب مالك يحتوي عدة أنواع الحديث، ففيه الحديث المسند، والموقوف، والمنقطع، والمرسل، والبلاغ، وحديث الثقة، وغيره كما أن فيه أقوالا وفتاوى للإمام نفسه، فإذن نخلص هنا ما احتوى عليه الموطأ من أقسام الأحاديث في النقاط التالية:

القسم الأول: المسند: وهو أحاديث مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد متصلة من مالك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعددها تجاوز خمسمائة، ولم يختلف أئمة الأثر ونقد الرجال في أنها كلها مقبولة ودرجتها كأحاديث الصحيحين وأصحاب السنن.

القسم الثاني: الموقوف: الحديث الذي يبلغ سنده إلي الصحابي ويقف عنده من غير أن يصله إلي الرسول صلى الله عليه وسلم، والموقوفات بلغت (613) حديثا، بعضها مما لا يعول على الرأي ويكون بحكم المرفوع، و مراسيل الصحابة مقبولة بالاتفاق.

القسم الثالث: المرسل: الحديث الذي سقط منه الصحابي وعزاه التابعي مباشرة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وعد بعضهم مراسيل الموطأ ب (235) حديثا، وهو حجة عند الأكثرين.

القسم الرابع: المنقطع: الحديث الذي سقط منه أحد الرواة غير الصحابي، والأحاديث المنقطعة في الموطأ علم مخرجها وثبت إسنادها الصحيح من غير طريق الموطأ (Ibn'Āshūr-2007).

القسم الخامس: البلاغ: الذي يقول فيه مالك: بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال. يقول ابن عبد البر: مما بلغه عن الرجال الثقات، ومما أرسله عن نفسه ورفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك أحد وستون حديثا، واخرج إسنادها بالطرق الصحيحة إلا أربع بلاغات، وقد وصل ابن الصلاح الأربعة في تأليف مستقل.

القسم السادس: أقوال الصحابة وفقهاء التابعين.

القسم السابع: ما استنبطه الإمام مالك من الفقه المستند إلى العمل أو إلى القياس أو إلى قواعد الشريعة.

القسم الثامن: حديث الثقة: الحديث الذي لم يصرح مالك باسمه، بل بوصفه بالثقة، وهي خمسة أحاديث ذكرها ابن عبد البر في "التجريد" وبين الثقة في بعضها ووصلها من وجوه صحاح.

وفيه يشتمل أيضا: حديث الرجل، وحديث جمع المفترق وفرق المجتمع، وحديث الأغر، وحديث المروانى، ولمالك ثلاثة آثار عن المراون (Naẓīr-1992).

أسانيد الموطأ

إن أسانيد الموطأ يمكن حصرها في هذه الأنواع التالية:

الأول: أسانيد مرفوعة متصلة

الثاني: أسانيد مرفوعة مرسلة

الثالث: أسانيد موقوفة على الصحابة

الرابع: أسانيد مقطوعة على فقهاء المدينة

وأعلى الأسانيد التي عرفت لدى المحدثين وأكثرها شهرة وصحة ما اعتمده في الموطأ وهى كما يلي (Ibn'Āshūr-2007):

1. عن ابن عمر:
   - مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول صلى الله عليه وسلم
   - مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
   - مالك عن عبد الله بن جبر بن عتيك عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

2. عن انس بن مالك:
- مالك عن ابن شهاب عن انس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
- مالك عن إسحاق بن أبي طلحة عن انس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

3. عن سهل بن سعد:
- مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
- مالك بن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

4. عن جابر بن عبد الله:
- مالك عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
- مالك عن وهب بن كيسان عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

5. عن أبي سعيد الخدرى:

مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

علماء الحديث يعدون أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وتمتاز أسانيد الموطأ بقربها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتقاء رجالها.

منزلة الموطأ بالنسبة للصحة وعدمها

اتفق المحدثون على صحة الموطأ عموما لما عرفوه من شدة انتقاد مالك للرواة ومتابعته حديث المدينة وعملها واصطفائه مما حفظه الموطأ، قال العلامة ابن عاشور: لم يختلف أهل النظر إلى معاني الأمور وغايتها في أن الموطأ أول كتاب قصد منه إثبات الصحيح من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلذلك قال الشافعي: ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك (al-Nadwī-1991).

وقال الحافظ أبو عمر بن عبد البر في كتابه "التقصى لأحاديث الموطأ": إن الموطأ لا مثيل له، ولا كتاب فوقه بعد كتاب الله (Ibn ʻAbd al-Barr-1387AH). العلماء أطلقوا على الموطأ وصف الصحيح (Ibn'Āshūr-2007) بل أول كتاب صحيح، وممن ذهب إلى هذا الإمام أبو بكر ابن العربي، إذ قال: الموطأ هو الأصل واللباب، وكتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بني الجميع كالقشيرى والترمذي (Ibn al-'Arabī-1997).

قال شيخ الإسلام ابن حجر: كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما (al-Dimashqī-1995).

ولكن السيوطي تعقب ابن حجر فقال: ما في كتاب مالك من المراسيل، فإنها مع كونها حجه عنده وعند من وافقه من الأئمة من الاحتجاج بالمرسل، هي أيضا حجة عندنا، لان المرسل عندنا حجة إذا اعتضد، وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد، فالصحيح إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء (al-Sahāranfūrī-2003).

والذي يبدو لنا: أن الموطأ أول كتاب صنف في الصحيح، والبخاري أول كتاب صنف في الصحيح المجرد، وأن جميع أحاديث الموطأ المسندة المرفوعة كلها صحيحة بالاتفاق. وأما أحاديث المرسلة و البلاغات فإنها في دوائر القبول الاحتجاج، لأنه قد ثبت من غير واحد أن مراسيل الموطأ و البلاغات قد وصلت من طرق الثقات، وان صاحب هذا الكتاب هو الإمام مالك الذي لا يأخذ من الحديث إلا الصحيح.

ترتيبه بين كتب الحديث:

إن الجمهور عدوا الموطأ في الطبقة الأولى من طبقات كتب الحديث، واختاره الإمام الشيخ الشاه ولى الله الدهلولي فقال: كتب الحديث على طبقات مختلفة، ومنازل متباينة، فوجب الاعتناء بمعرفة طبقات كتب الحديث، فنقول: هي باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات، ..... ثم قال: فالطبقة الأولى منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب: الموطأ وصحيح البخاري، وصحيح مسلم (al-Dihlawī-2005).

وصاحب المفتاح السعادة عد ترتيب كتب الحديث هكذا: البخاري ثم مسلم ثم أبو داود ثم الترمذي ثم النسائي ثم قال: واعلم أن الإمام النووي عد الكتب الأصول خمسة وهى التي ذكرتها إلا أن الجمهور جعلها ستا وعد منها موطأ الإمام مالك، وجعلوه بعد الترمذي وقبل النسائي، والحق انه بعد مسلم في الرتبة (al-Sahāranfūrī-2003).

قال صاحب كشف الظنون: والكتب المصنفة في علم الحديث أكثر من أن تحصى إلا أن السلف والخلف قد أطبقوا على أن أصح الكتب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى: صحيح البخاري ثم صحيح مسلم ثم الموطأ ثم بقية الكتب الستة (al-Qusṭanṭīnī-1941). وقال الشيخ محمد زكريا السهارنفورى: إن الجمهور عدوا "الموطأ" في الطبقة الأولى من طبقات كتب الحديث (al-Sahāranfūrī-2003).

وأما من جعله من ضمن كتب الأصول الستة في العلماء فيه قسمان:

قسم: لا يعدون الموطأ في كتب الأصول الستة

وقسم: يعدونه في كتب الأصول الستة.

فأما من لم يعدونه في كتب الأصول الستة فكثير منهم: الحافظ أبو الفضل أحمد بن طاهر المقدسي، والحافظ أبو بكر أحمد بن موسى الحازمى، والحافظ عبد الغنى المقدسي، والحافظ أبو القاسم على بن أبى محمد الشهير بابن عساكر، والحافظ أبو العلى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (al-Mubārakfūrī-2011)، والحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي في كتابه "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"(al-Mizzī-1983)، وكذا النووي، والسيوطي، والحافظ ابن حجر، ويعتذر كثير من العلماء عن عدم جعل أولئك الحافظ للموطأ بين الأصول الستة.

ويبدو لنا: أن السبب في عدم جعلهم "الموطأ" من الكتب الستة يمكن أن يكون لأنه لا يشترك معهم في زمنهم وشيوخهم، فهو قبل زمن هذا الاصطلاح، فالكتب الستة في زمن واحد مع تقارب طبقات شيوخ أصحابها، وهذا شبيه باصطلاحهم على تسمية عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم بالعبادلة، وليس منهم عبد الله بن مسعود، لا لكونه ليس مثلهم، وإنما لأنه مات قبل انعقاد هذا الاصطلاح.

وأما الذين جعلوا "الموطأ" من كتب الستة هم: الحافظ أبو الحسن رزين بن معاوية العبدرى في كتابه "جامع الصحاح"، والحافظ مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير في كتابه "جامع الأصول من حديث الرسول" (al-Jazarī-1969)، والحافظ عبد الرحمن بن على المعروف بابن الديبع الشيبانى في كتابه "تيسير الوصول إلى جامع الأصول" إنه جعله مرتبة ثالثة (Ibn al-Dabī'-1346AH).

ثناء العلماء على الموطأ

كثر الثناء علي الموطأ كالثناء علي مؤلفه لا يمكن استيعابها.أذكر هنا بعض ما قالوا عن الموطأ علي سبيل المثال، وهي كما يلي:

قال أبو بكر ابن العربي في شرح الترمذي: الموطأ هو الأصل الأول واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بني الجميع كمسلم والترمذي.

وقال الشافعي: إذا ذكر العلماء فمالك النجم، وما أحد أمن على في علم من مالك بن أنس (al-Sahāranfūrī-2003).

قال أيضا: ما رأيت كتابا ألف في العلم أكثر صوابا من موطأ مالك.

وقال هارون بن سعيد الأيلي: سمعت الشافعي يقول: ما كتاب بعد كتاب الله عز وجل أنفع من موطأ مالك بن أنس (Ibn 'Abd al-Barr-1387 AH).

عناية الأمة الإسلامية بالموطأ

قال القاضي عياض رضي الله تعالى عنه: " لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ، فإن الموافق والمخالف اجتمع على تقديره وتفضيله وروايته وتقديم حديثه وتصحيحه، وقد اعتنى بالكلام على رجاله وحديثه والتصنيف في ذلك؛ عدد كثير من المالكيين وغيرهم من أصحاب الحديث والعربية وجمع كثير منهم حديث مالك من الموطأ وغيره"(Ibn ʻAbd al-Barr-1387 A)، ثم ذكر جملة واسعة ممن اعتني بذلك من العلماء. وأذكر هنا أشهرهم:

أشهر شروح وتفاسير الموطأ

1. شرحا ابن عبد البر رحمه الله تعالي: هو الإمام الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النّمري القرطبي، ولد سنة 368 هـــ، كان أولا ظاهري المذهب، ثم تحول مالكيا، توفي سنة 463 هـــ، (Ibn Khallikān-1971).
الشرح الأول: "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد":
الشرح الثاني: "الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه مالك في موطئه من الرأي والآثار" (Alawī-2008ʻ).
2. شرح السيوطي: هو الإمام الحافظ المفسر المؤرخ الأديب، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي المصري، المتوفى سنة 911 هـــ. وله شرحان على الموطأ. الأول: كشف المغطّا عن الموطأ والثاني: تنوير الحوالك. وله في رجال الموطأ "إسعاف المبطّأ برجال الموطأ" (al-Suyūṭī-1969).
3. أوجز المسالك إلي موطأ مالك: المؤلف هو العلامة المحقق المحدث الشيخ محمد زكريا ابن محمد يحيى الكاندهلوي، الحنفي السهارنفوري.
4. إبراهيم بن حسين بن أحمد الحنفي، المعروف بالشيخ بيري المتوفى سنة 1096 هـــ، له شرح علي "الموطأ" برواية محمد سمّاه: "الفتح الرحماني شرح موطأ محمد بن الحسن الشيباني" يقع في مجلدين.
5. إبراهيم بن نصر السّرقُسطي، لخص "الموطأ" برواية القعنبي.
6. أحمد بن نصر الداوردي، المتوفى سنة 402 هـــ، شرح الموطأ وسماه:ب "النامي"(al-Sahāranfūrī-2003).
7. أحمد بن عمر بن عبد الله بن السرج المتوفى 205هـــ،شرح الموطأ برواية ابن وهب.
8. أحمد بن محمد بن أحمد، الشيخ شهاب الدين الحافظ.
9. أصبغ بن الفرج نافع، له "تفسير غريب الموطأ" سماه "المسالك".

10. أبو بكر بن ثابت الخطيب، له "أطراف الموطأ".
11. حازم بن محمد بن حازم، له " السافر من آثار الموطأ".
12. ابن جوصا، جمع بين روايتي ابن وهب و ابن القاسم.
13. أبو الحسن بن أبي طالب، له "موطأ الموطأ".
14. عبد الله بن نافع المعروف بالصائغ، المتوفى سنة 186 هـــ، له تفسير الموطأ.
15. أبو مطرب عبد الرحمن بن مروان القنازعي المتوفى سنة 413 هـــ، وله تفسير في الموطأ.
16. عبد بن أحمد الهروي الأنصاري، المتوفى سنة 435 هـــ، له "مسانيد الموطأ" (al-Sahāranfūrī-2003).
17. أبو الحسن علي الغساني، المتوفى سنة 609 هـــ،له "نهج المسالك للتفقه في مذهب مالك".
18. محمد بن خلف بن موسي الأصاري المتوفى سنة 537 هـــ، له "مشكل الموطأ".
19. علي بن سلطان القاري المتوفى سنة 1014 هـــ، له شرح علي الموطأ براية محمد.
20. عثمان بن يعقوب الكرخي، له "المهيأ في كشف أسرار الموطأ".
21. القاضي أبو بكر بن العربي، وله "المسالك شرح موطأ مالك".
22. يحيى بن مُزين المتوفى سنة 259 هـــ،له تفسير الموطأ.
23. عبد الملك بن حبيب، له تفسير الموطأ خمسة أجزاء.
24. يونس بن عبد الله بن مغيث القرطبي المتوفى سنة 429 هـــ، له تفسير الموطأ (Ibn'Āshūr-2007).
25. أبو الحسنات عبد الحي اللكنوي، له "التعليق الممجَّد علي موطأ محمد" (al-Qāḍī 'Iyāḍ-1967م).

الثالثاً: منهج الإمام مالك في الموطأ:

ومن تتبع وتعمق في الموطأ نجد عدة مناهج للإمام مالك رحمه الله في موطئه، وقد عقدت هذه المناهج العبارات التالية:

أ. منهجه في عرض الأحاديث والآثار والآراء في الموطأ:

ألَّف الإمام مالك كتابه على الأبواب الفقهية، فهو كتاب حديث وفقه، تذكر فيه الأحاديث في الموضوع الفقهي الذي يجتهد فيه، ثم ما ورد من أقوال الصحابة، ثم ما ورد من فتاوى التابعين، وقلَّ أن يكونوا من غير أهل المدينة، وأحيانا يذكر ما عليه العمل أو الأمر المجمع عليه بالمدينة، وقد يذكر بعض الآراء الفقهية له (Abū Zahrah-1996).

وبالمثال يتضح المقام، فنرى في كتاب الطهارة "باب ما جاء في المستحاضة" أورد الإمام مالك حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلا عن المستحاضة، ثم أورد حديث أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلا، ثم أورد فعل الصحابي وهو فعل زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف وكانت تستحاض، فكانت تغتسل وتصلى، ثم أورد فتوى التابعي ألا وهو فتوى سعيد بن المسيب، ثم أورد فتوى أخر لصحابي وهو الزبير بن عبد الرحمن، ثم أورد قوله فقال: الأمر عندنا في المستحاضة على حديث هشام بن عروة عن أبيه وهو أحب ما سمعت إلى في هذا (al-Sahāranfūrī-2003). فنهج رحمه الله هذا المنهج القويم في الأغلب، وإذا لم يوجد حديث مرفوع بدأ بأقوال الصحابة والتابعين.

ب. منهجه بالنسبة للراوي:

وكان منهجه في معرفة رجال الحديث غاية الشدة ونهاية التحري، إذ أنه كان إمام الجرح والتعديل، خبير بصفات الرواة، بصير بنقدهم، وشهد له الجميع. فقال ابن عبد البر: إن مالكا من أشد الناس تركا لشذوذ العلم، وأشدهم انتقادا للرجال، وأقلهم تكلفا، وأتقنهم حفظا، ولذلك صار إماما. وقال سفيان بن عيينة: رحم الله مالكا، ما كان أشد انتقاده للرجال، والعلماء. وقال أحمد بن صالح: ما أعلم أحدا أشد تنقيا للرجال والعلماء من مالك، ما أعلمه روى عن أحد فيه شيء، روى عن قوم ليس يترك منهم أحد. ويعلم منهجه في تحرى الرجال من قوله وفعله، فقد روى أبن أبى أويس قال: سمعت مالكا يقول: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه (Ibn ʻAbd al-Barr-1387AH).

وقال: لقد أدركت سبعين ممن يحدث قال فلان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذه الأساطين وأشار إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما أخذت عنهم شيئا، وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت المال لكان أمينا، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن وقدم علينا ابن شهاب فكنا نزدحم على بابه. ولقد التزم مالك هذا المنهج القويم في كتابه "الموطأ" التزاما هو الغاية القصوى، والنهاية الكبرى في التمسك والتحري، وأشتهر هذا التحري حتى صار إماما في هذا الفن. قال بشر بن عمر: سألت مالك عن رجل فقال، هل رايته في كتبي، قلت لا، قال لو كان ثقة لرأيته في كتبي (Ibn ʻAbd al-Barr-1387AH).

ج. منهجه بالنسبة للمروى:

عرفنا من قبل أن الموطأ اشتمل على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقول الصحابة والتابعين، وعمل أهل المدينة، ورأيته السليمة، وسنتكلم إن شاء الله عن كل أصل من هذه الأصول على وجه التفصيل:

د. منهجه في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم:

لا يظهر لنا مسلكه في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بمعرفة القواعد التي بني عليها أحاديث "الموطأ" من متصل، ومنقطع وغيرهما. وهذه القواعد لم يذكرها هو، ولا غيره من علماء الحديث، وسأحاول الإلمام بأشهرها وأعظمها من تتبع صنيعه، واستقراء طريقته في كتابه، مع معرفة أقواله وآرائه في هذا الباب، وأذكر هذه القواعد في النقاط التالية:

1. التزام الصحة في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذ كان مؤلِّفه لا يروى من الحديث إلا الصحيح الثابت. قال الشافعي: ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك. وقال أيضا: ما في الأرض بعد كتاب الله أكثر صوابا من كتاب مالك، وقال أيضا: كان مالك إذا شك في الحديث طرحه كله. وقال ابن عينية: كان مالك لا يبلغ من الحديث إلا صحيحا، ولا يحدث إلا عن الثقات (Ibn ʿAbd al-Barr-1387 AH). ولا يختلف أئمة الحديث ونقد الرجال أن الأحاديث المسندة في الموطأ كلها صحيحة كأحاديث الصحيحين.
2. ليست الصحة هي الشرط الوحيد الذي التزامه الإمام في "موطئه" فحسب، بل اشترط أن يكون الحديث خلوا من الغرابة. فليس في الموطأ حديث غريب، وقد صرح بذلك لما قيل له: إن فلانا يحدثنا بغرائب، فقال: من الغريب نفر (al-Qāḍī ʿIyāḍ-1967). وكان إذا قيل له: ليس هذا الحديث عند غيرك؛ تركه، وإن قيل له: هذا مما يحتج به أهل البدع؛ تركه.
3. ولا يحدث حديثا إلا كان صلتها بالحياة العملية، وارتباطها بواقع الناس، وقد صرح بهذا المنهج الفريد والمسلك الجديد، كما روى عنه العلماء: قال أبو وهب: قال مالك: سمعت من ابن شهاب أحاديث كثيرة ما حدثت بها قط، ولا أحدث بها، قال الفروى: فقلت له: لِم؟ قال: ليس عليها العمل. قال الشافعي: قيل لمالك: عن ابن عيينة أحاديث ليست عندك، فقال: إذا أحدث الناس بكل ما سمعت؛ إني إذن أحمق. وقال القطان: لما مات مالك رحمه الله، خُرجت كتبه فأصيب فيها قنداق عن ابن عمر، ليس في الموطأ منه شيء إلا حديثين (al-Qāḍī ʿIyāḍ-1967).

وإذا تقرر هذا: فإنه يصح أن يقول: إن المعيار الحقيقي والمقياس الأصلي لأحاديث "الموطأ" هو الاعتبار الأصلح للناس من حاجتهم، ومما تتطلبه مصالحهم، وعلى هذا الاعتبار قام الكتاب.

ه. مسلكه فيما يرويه من أقوال الصحابة والتابعين:

وهذا هو الأصل الثاني الذي بني عليه مالك الله كتابه، وهو يشتمل على: قضايا عمر رضي الله عنه، ثم فتاوى ابن عمر وعلمه، ثم فتاوى سائر الصحابة رضي الله عنهم، ثم فتاوى فقهاء المدينة، مثل سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وقاسم، وسالم، وسليمان بن يسار،وأبي سلمة، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وعمر بن عبد العزيز وغيرهم.

وهذا المنهج يعلم بقوله، قال ابن رشد في مقدماته: روى عن مالك أنه قال: إذا جاء حديثان مختلفان عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملا بأحدهما وتركا الآخر كان في ذلك دِلالة على أن الحق فيما عملا به (al-Sahāranfūrī-2003).

و. مسلكه فيما يرويه من عمل أهل المدينة:

وهذا المسلك أشار إليه صاحب هذا الكتاب بقوله: فيه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقول الصحابة والتابعين، ورأيي، ثم قال: وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا، ولم أخرج من جملتهم إلى غيره (al-Qāḍī ‘Iyāḍ-1967).

ويعبر الإمام عن هذا المسلك بألفاظ مختلفة:

1. قوله: "السنة التي لا اختلاف فيها عندنا، كذا وكذا"، وقوله: "الأمر المجتمع عليه عندنا" ويراد به إجماع أهل المدينة، يتضح هذا إذا رجعنا إلى الموطأ نجد أنه ذكر هذه الألفاظ في كثير من المسائل كما: قال مالك "السنة التي لا اختلاف فيها عندنا" أن الزكاة تجب في عشرين دينارا عينا كما تجب في مائتي درهم (al-Aṣbaḥī-1985).
2. قوله:"هذا أحسن ما سمعت" ومراده بذلك: ما يراه الأقوى والأرجح مما يختلف فيه أهل المدينة لاعتبارات أخرى، مثل كثرة القائلين به، أو موافقته لقياس قوى، أو تخريج من الكتاب والسنة (al-Dihlawī-1993)، كما نرى هذا الاصطلاح في كتاب الزكاة، باب ما جاء فيما يعتد به من السُّخَّل في الصدقة فقال بعد عرض المسألة "وهذا أحسن ما سمعت في ذلك".
3. قوله:" الأمر عندنا" أو "ببلدنا" و"على هذا أدركت أهل العلم"و" الأمر المجتمع عليه" و" سمعت بعض أهل العلم"، سئل مالك عن مراده بذلك كما رواه ابن أبي أويس فقال: ما كان فيه:" الأمر المجتمع عليه" فهو ما اجتمع عليه من قول أهل الفقه والعلم لم يختلفوا فيه، وما قلت:" الأمر عندنا" فهو عمل

الناس به عندنا، وجرت به الأحكام، وعرفه الجاهل والعالم، وكذلك ما قلت فيه:"ببلدنا" وما قلت فيه: بعض أهل العلم فهو شيء استحسنه من قول العلماء" (al-Qāḍī ʿIyāḍ-1967).

ز. التعقيب على النصوص:

ومن منهجه التعقيب على النصوص بالتأكيد، أو بالشرح، أو بإيضاح المعنى المراد، أو بالتمثيل، وأحيانا بالتأويل والرد. وقلما يقدم إجاباته ثم يؤيدها بالنصوص والآثار، ويلتزم مع تعقيبه بمصطلحات خاصة تحمل معاني الحكم الفقهي والأخلاقي، وهي إذ تقصر في بعض الأمور التي لا يحتاج إليها الناس تطول وتفضل في الأمور التعبدية والمعاشية اليومية، وكلها تؤدى بألفاظ منتقاة لمَّاحة موحية.

ونضرب مثالا من الموطأ لإيضاح هذا المنهج: مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب انصرف من صلاة العصر، فلقي رجلا لم يشهد العصر، فقال: ما حبسك عن صلاة العصر؟ فذكر له الرجل عذرا، فقال له عمر طففت. قال مالك في شرح هذا الحديث: ويقال لكل شيء وفاء وتطفيف (al-Sahāranfūrī-2003).

ح. الإقلال من الرواية:

وكان لاصطفاء حديث الموطأ نتيجة طبيعية هي قلة الحديث فيه، وليس الإقلال في الرواية مظهرا لعدم الاهتمام بها أو عدم استيعابها، وإنما هو النقد الدقيق، والانتقاء الشديد، والتحري الواضح الذي كان منهج الإمام في الأخذ والتحمل. فليس غرضه أن يجمع جميع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل كان غرضه أن يجمع الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولذا نهج هذا المنهج القويم وقلل الرواية.

قال شعبة بن الحجاج: كان مالك أحد المميزين ولقد سمعته يقول: ليس كل الناس يكتب عنهم، وإن كان لهم فضل في أنفسهم، إنما هي أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يؤخذ إلا من أهلها.

قال معن بن عيسى: كنت أسال مالكا عن الحديث وأكرر عليه أسماء الرجال، فأقول: لِمَ تركت فلانا وكتبت عن فلان، فيقول لي: لو كتبت عن كل من سمعت لكان هذا البيت ملآن كتبا: يا معن أختر لدينك، ولا تكتب في ورقك إلا من تحتج به، ولا يحتج به عليك.

ولهذا المنهج لم تتجاوز أحاديث الموطأ على كل حال (650) حديثا. بينما أحاديث الكتب الستة آلاف.

ط. **الإكثار من البلاغات**: البلاغات هي الأحاديث التي يحذف فيها مالك الإسناد ويقدم لها بقوله: "بلغني"، وتبلغ واحدا وستين بلاغا حسب إحصاء ابن عبد البر. و لم تعرف هذه الطريقة وبهذه الكثرة في التحديث قبل مالك وبعده، فإنه الوحيد الذي سلك هذا المنهج الجديد في التحديث. أما قبله فإن المحدثين كانوا يقلّون من البلاغ و لم يبلغ بالواحد منهم أن صنفها في كتاب. وكذلك فإن المحدثين بعد مالك لم يعرف عنهم مثل هذا الاتجاه، وفى كتب السنة الصحاح والمسانيد ما يؤكد على اعتمادهم على الإسناد، غير أن الإمام البخاري في تعليقاته قد عمد إلى ما يشبه البلاغ. إن المتتبع لبلاغات مالك يدرك أن معظمها ترتفع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة من غير واسطة، وأنها تشعر بثقة مالك بمروياته، كما تنبه إلي أنها طريقة تعليمية لتخفيف الإسناد حينا، ولمتابعة الحكم الموجود في البلاغ حينا أخر.

ي. **الاستيعاب جل الصحابة** رضي الله عنهم هو من أهم منهجه في الأخذ؛ وإن لم يكن كلهم في الرواية عنهم مهما كانت الرواية عن أحدهم قليلة، ويختلف الأخذ عن الصحابة فيكثر عن المكثرين كأبي هريرة، وابن عمر، وأنس بن مالك، ويقلل عن المقلين مثل بشير بن النعمان، وأبى ثعلبة الخشني.

ك. **الإكثار من روايات أمهات المؤمنين** وبخاصة السيدة عائشة رضي الله عنها، فقد روى عن ست أمهات المؤمنين، وأكثر عن السيدة عائشة حتى بلغت سر مروياته عنها خمسة وعشرين حديثا، واثنين وثلاثين أثرا في موطأ محمد. ولكنه يرتفع إلى ثمانية وتسعين حديثا في موطأ يحيى.

ل. **مشاركته في علم الكلام**: عرض الموطأ بعض مسائل في العقيدة، منها القدر، ونسبة الأفعال إلى غير الله، وبعض صفاته، وعلاقة الإيمان بالعمل، والخير والشر، ولكنه لا يعقب على النصوص والآثار في العقيدة إلا بالقليل، ويكتفي بما تحمله من توجيهات عقائدية سليمة، وما فيها من زواجر للمبدعين و المنحرفين، ويسوقها على نمط منطقي منظَّم، فهو يروى عن قدم الكلام في القدر ويتبعه بتساؤلات الصحابة ثم يبين عمومه وحكمته وعقوبة القدرية.

م. **منهجه في الفقه**: كانت إجابات الموطأ الفقهية غنيَّة بأدلتها الأصلية والفرعية غناها بمصطلحات الخاصة، وهو لا يخرج في مسألة لا يعلم حكمها أن يعلن ذلك. فقد اشتهر عنه في غير الموطأ قول: "لا أدرى"، وفى الموطأ يستعمل: "لم يبلغني" أو "لم أسمع" ومثاله: سئل عن تسليم المؤذن على الإمام... فقال: "لم يبلغني أن التسليم كان في الزمان الأول" (al-Aṣbaḥī-1985). وموطأ مالك كتاب صنفه في الحديث والفقه معا، رتبه ترتيبا فقيها بحسب الكتب والأبواب، هذا ميزة خاصة لهذا الكتاب العظيم، لأنه أول كتاب وصل إلينا بهذا المنهج الجديد، تقل المسائل الفقهية حين يوجد مروى من الحديث والأثر، وتكثر وتتفرع حين لا يوجد مروى، حيث تستند إلى أدلة أخرى من رأى، وعمل أهل المدينة، والمسائل الفقهية في الموطأ تبدو بطرق عديدة، أذكرها بالعبارات الآتية:

1. **مسائل فقهية غير ظاهرة**: وذلك بعرض المروى يصافى موضوع أو مسألة عنوانها، وهى المسائل والأبواب

التي تلخصت فيها الأحاديث والآثار، وليس لمالك فيها رأى ولا فتوى ظاهرين، فهو يعرض الروايات ضمن كتب وأبواب ومسائل، مثل: كتاب وقوت الصلاة: باب وقت الجمعة، باب من أدرك ركعة من الصلاة، وفي كتاب الصلاة: باب العمل في القراءة، والقراءة في الصبح، وما جاء في أم القرآن وغيره.

وهذا منهج مشترك شائع في تصنيف الحديث بين الأئمة، وهذه الطريقة اتبعها أئمة الحديث وكتب الصحاح، فإن مسائلها وأحكامها خفية يمكن أخذها من مروياتها ودلائلها.

2. **مسائل فقهية خالصة**: وهذه الطريقة وإن تخلَّلت في جميع كتب الموطأ وأبوابه، ولكن بعض أبوابه خلص من المروى نهائيا، واعتمد الإمام مالك على أصول تشريعية أخرى من الاجتهاد وعمل أهل المدينة وأقوال الفقهاء حتى عدَّه بعض العلماء كتاب فقه. ومن الكتب والأبواب التي محض فيها المسائل والفتوى باجتهاده: باب ما لا زكاة فيه من الثمار في كتاب الزكاة، وباب النكاح في الاعتكاف، وباب مالا يجب فيه التمتع وكتاب القراض، وبعض أبواب الوصية، وأبواب العتق والعقول. وبالمثال يتضح المقام: قال مالك: من اعتمر في شوال، أو ذي القعدة، أو ذي الحجة، ثم رجع إلى أهله ثم حج من عامه ذلك فليس عليه هدى، إنما الهدى على من اعتمر في أشهر الحج، ثم أقام حتى الحج ثم حج (al-Aṣbaḥī-1985).

3. **مسائل فقهية يصرح في مقدمتها بأدلتها من المروى**: وهذه الطريقة غالبة عليه، وقد يعكس، فيأتي بالمسألة ثم بما يؤيدها من الدليل القرآن أو المروى، وبذلك يضعنا أمام الطريقة المثلى في استنباط الأحكام من أدلتها الشرعية الطاهرة. ومثاله: مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم: أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم أن لا يمس القرآن إلا طاهرا، قال مالك: ولا يحمل أحد المصحف بعلاقته ولا على وسادة إلا وهو طاهر، ولو جاز ذلك لحمل في خبيئته ولم يكره ذلك، لأن يكون في يدي الذي يحمله شيء يدنس به المصحف، ولكن إنما كره ذلك لمن يحمله وهو غير طاهر إكراما للقرآن وتعظيما له، قال مالك: أحسن ما سمعت في هذه الآية ﴿لا يمسه إلا المطهرون﴾ إنما هي بمنزلة هذه الآية التي في عبس وتولى، قول الله تبارك وتعالى: "كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ (11) فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ (12) فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ (13) مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ (14) بِأَيْدِي سَفَرَةٍ (15) كِرَامٍ بَرَرَةٍ (16)" (سورة عبس:11–16) (al-Aṣbaḥī-1985).

4. **مسائل تبدو فيها خبرة مالك العملية بمعايش الناس** ومعرفته بأنواع المعادن والنبات والثياب المتداولة وغيرها: فهو يقول: "الأمر عندنا فيما كان مما يوزن من غير الذهب والفضة من النحاس والشَّبه والرصاص والآنك والحديد.

5. **تفسيرات فقهية لغوية**: مسائل الموطأ مفسرة بشرح تربط معناها اللغوي بالفقهي، ومثاله: قال مالك في شرح الذين يصلون على أوراكهم: يسجد ولا يرتفع على الأرض، يسجد وهو لاصق بالأرض (al-Aṣbaḥī-1985).

ومما سبق يبين لنا مزايا الموطأ في عرض مسائله الفقهية، فهو يجمع بين النص والحكم، فقال الأمر عندنا، الأمر المجتمع عليه، هذا أحسن ما سمعت وغيرها من العبارات الدقيقة يظهر مذهبه الفقهي، فكان الفقه ثمرة النص، وكان النص دليلا عليه.

ن. أصول فقه مالك في الموطأ:

يُعنى الإمام مالك في موطئه بأصول الفقه ويوسِّع مفهومها ويدفع إلى تحريها في علل الأحكام، وينبه إلى أهميتها ويضعُ الحكم الفقهي الواحد في دليل واحد أو عدد منها، ويرفع من قيمة الأثر للصحابي والتابعي والفقيه المدني بالاستدلال الفقهي، ويبرِّز كفاءة علماء المدينة وعمل أهلها، وإجماعهم في التشريع، ويقدر الرواية الموثقة من غيرهم، ويجتهد ويقيس ويرى ويستحسن في إطار النص إن وجد، ويعلل للحكم فيما لا نص فيه، ولا يعدل عن النص الصريح، ويفسر إشاراته، ويقنع بدلالاته، ويستأنس بسبب نزوله، ويحض طلابه على الإفادة بالعقل ولزوم العلم والالتزام بإتباع واتخاذ المسلك الأصولي في استنباط الأحكام.

وأما أصول مذهب الإمام مالك يوجد في الموطأ واضحا جليا. ومعظم الأصول يوجد في نصه الذي ينقل عنه حين سئل: ما قولك في الموطأ: "الأمر المجتمع عليه، والأمر عندنا وببلدنا، وأدركت أهل العلم، وسمعت بعض أهل العلم، فقال أما أكثر ما في الكتاب فرأي، فلعمري ما هو رأيي ولكن سماع من غير واحد من أهل العلم والفضل والأئمة المقتدى بهم الذين أخذت عنهم وهم الذين كانوا يتقون الله فكثر علي فقلت رأيي، وذلك إذا كان رأيهم مثل رأي الصحابة أدركوهم عليه، وأدركتهم أنا على ذلك. فهذا وراثة توارثوها قرناً عن قرن إلى زماننا، وما كان أرى فهو رأي جماعة ممن تقدم من الأئمة، وما كان فيه "الأمر المجتمع عليه" فهو ما اجتمع عليه من قول أهل الفقه والعلم لم يختلفوا فيه، وما قلت "الأمر عندنا" فهو ما عمل الناس به عندنا، وجرت به الأحكام، وعرفه الجاهل والعالم، كذلك ما قلت فيه "ببلدنا" وما قلت فيه "بعض أهل العلم"، فهو شيء استحسنه في قول العلماء، وأما ما لم أسمعه منهم فاجتهدت ونظرت على مذهب من لقيته حتى وقع ذلك موضع الحق أو قريب منه حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم، وإن لم أسمع ذلك بعينه فنسبت الرأي إلي بعد الاجتهاد مع السنة وما مضى عليه أهل العلم المقتدى بهم، والأمر المعمول به عندنا، من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة الراشدين مع من لقيت فذلك رأيهم ما خرجت إلى غيرهم" (al-Qāḍī ʿIyāḍ-1967).

ويمكن تصنيف هذه الأصول المشار إليها أو المصرح بها في هذا النص والنصوص الأخرى في كتابه:

أ. الأصل الأول عنده القرآن الكريم.

ب. الأصل الثاني عنده الاستدلال بالسنة.

ج. العمل بأقوال العلماء والأئمة المعاصرين للإمام مالك مجتمعين وممن يقتدى بهم علما وفضلا.

د. إتباع آراء الصحابة والتابعين.

ه. الإجماع: وهو عنده تارة إجماع كافة أهل العلم، وتارة إجماع أهل المدينة.

و. عمل أهل المدينة: كما أشار إليه بقوله: "فهو ما عمل به الناس عندنا".

ز. الاستحسان: وهو إشارته: "شيء استحسنه من قول العلماء".

ح. الاجتهاد: وأشار إليه: "أما ما لم أسمعه منهم، فاجتهدت، ونظرت على مذهب من لقيته حتى وقع ذلك موقع الحق".

ط. العرف: وقد يكون عرفا عاما يتبع كل بلد، وقد يكون عرفا خاصا بأهل المدينة أو غيرها، وهو كثير في الموطأ، كما: في متعة الطلاق يقول: "ليس للمتعة عندنا حد معروف في قليلها ولا كثيرها".

ي. سد الذرائع: وفى الموطأ أمثلة صرح فيها بسد الذرائع منها: قال مالك من راطل ذهبا بذهب أو ورقا بورق فكان بين الذهبين فضل مثقال فأعطى صاحبه قيمته من الورق أو من غيرها فلا يأخذه، فإن ذلك قبيح وذريعة إلى الربا (al-Aṣbaḥī-1985).

الخاتمة ونتائج البحث:

وبعد هذه الجولة المتواضعة مع الموطأ لمالك رضي الله عنه أود أن أعرض في الخاتمة خلاصة البحث وأهم نتائجه، وهى على النحو الآتي:

أ. الإمام مالك بن انس رضي الله عنه كان أحد كبار أئمة الحديث والقفه والأصول، وإليه ينتسب مذهبه المالكي.

ب. وكتابه "الموطأ" أحد كتب السنة الصحيحة، بل يعده الأصل الأول واللباب في هذا الباب، وهو كتاب فقه وحديث معا، ويعتبره أقدم مصنفات الحديث.

ج. منهجه في الموطأ يتسم بالوضوح والبساطة، وهو يقسم على الكتب والأبواب، يذكر فيه الأحاديث ثم أقوال الصحابة والتابعين وفتواهم، ويأخذ عمل أهل المدينة لان المدينة كانت دار هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

د. لغة المصنف في الموطأ تعد لغة مصطفاة، وألفاظه وأسلوبه صادرة عن لسان عربي أصيل، فسلامتها من الخطأ ظاهرة طبيعية، وهى تتميز بالاصطفاء الكلمى والجملي والإيمائي إلى جانب اصطفائه في الموضوعات والمعاني والأحكام.

ه. وقدم الموطأ للأمة الإسلامية عطايا غير متناهية، فهو حفظ كثيرا من السنة النبوية الشريفة، وآثار الصحابة

والتابعين وعلمائهم الأجلاء، وهو أثر خالد في الفقه الإسلامي وأصوله، يُستنبط منه المسائل الفقهية العديدة، وهذا برهان صادق على أحقيته وأهميته العلمية في ميدان العلم.

و. أجمع العلماء علي أن الأحاديث المسندة المرفوعة في الموطأ كلها صحيحة كالصحيحين، وأما المقطوعات والبلاغات فكلها مسندة متصلة من طرق أخرى، درجتها لا تقل عن الصحة والاحتجاج.

لقد اعتنت الأمة الإسلامية بهذا الكتاب ممثلة في عناية علمائها به، ولقد كانت جوانب عناية العلماء بهذا الكتاب تعدد الروايات والنسخ وجمع مخطوطاته، وتنقيحه من الشوائب، وتحقيق أسانيده، وتخريج أحاديثه وآثاره من طرق أخرى، وشرحه وتعليق عليه، وطبعه ثم الإقبال عليه دراسة واستقراء وبحثا كما هو صنيع المعاصرين في هذا الباب.

References

‘Abd al-Ghanī al-Daqqar. *al-Imām Mālik ibn Anas.* Dimashq: Dār al-Qalam, ṭab’ah rābi’ah, 2006.

‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī. *Mawsū’at Shurūḥ al-Muwaṭṭaʾ.* al-Qāhirah: Markaz Hajr li-al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-’Arabiyyah wa-al-Islāmiyyah, al-ṭab’ah al-ūlā, 2005.

Abū Dāwūd al-Sijistānī al-Azdī, Sulaymān ibn al-Ash’ath ibn Isḥāq ibn Bashīr ibn Shaddād. *Sunan Abī Dāwūd.* Edited by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd. Bayrūt: al-Maktabah al-’Aṣriyyah, 2011.

Abū Zahrah, Muḥammad. Tārīkh al-Madhāhib al-Islāmiyyah. al-Qāhirah: Dār al-Fikr al-’Arabī, 1996.

al-Aṣbahānī, Abū Nu’aym Aḥmad ibn ‘Abd Allāh. Ḥilyat al-Awliyāʾ wa-Ṭabaqāt al-Aṣfiyāʾ. Bayrūt: Dār al-Kitāb al-’Arabī, ṭab’ah rābi’ah, 1405 AH.

al-Dhahabī, Shams al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad ibn ‘Uthmān. *Siyar A’lām al-Nubalāʾ.* Bayrūt: Muʾassasat al-Risālah, ṭab’ah tāsi’ah, 1993.

al-Dihlawī, Shāh Walī Allāh. al-Inṣāf fī Bayān Asbāb al-Ikhtilāf. Bayrūt: Dār al-Nafāʾis, al-ṭab’ah thāminah, 1993.

al-Dihlawī, Shāh Walī Allāh. Ḥujjat Allāh al-Bālighah. Lubnān: Dār al-Jīl, al-ṭab’ah ūlā, 2005.

al-Dimashqī, Ṭāhir al-Jazāʾirī. Tawjīh al-Naẓar ilā Uṣūl al-Athar. Ḥalab: Maktabat al-Maṭbū’āt al-Islāmiyyah, ṭab’ah ūlā, 1416 AH/1995. Edited by ‘Abd al-Fattāḥ Abū Ghuddah.

al-Fīrūzābādī, Majd al-Dīn Abū Ṭāhir Muḥammad ibn Ya’qūb. *al-Qāmūs al-Muḥīṭ.* al-Qāhirah: Ṭab’at al-Hayʾah al-Miṣriyyah al-’Āmmah lil-Kitāb, 1977.

Ḥājjī Khalīfah, Muṣṭafā ibn ‘Abd Allāh Kātib Jalabī al-Qusṭanṭīnī. Kashf al-Ẓunūn ‘an Asāmī al-Kutub wa-al-Funūn. Baghdād: Maktabat al-Muthannā, 1941.

al-Ḥākim, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn ‘Abd Allāh al-Naysābūrī. *al-Mustadrak ‘alā al-Ṣaḥīḥayn.* Bayrūt: Dār al-Kutub al-’Ilmiyyah, al-ṭab’ah al-ūlā, 1990.

Ibn ʻAbd al-Barr, Abū ʻUmar Yūsuf ibn ʻAbd Allāh ibn ʻAbd al-Barr al-Namarī. *al-Tamhīd li-mā fī al-Muwaṭṭaʾ min al-Maʾānī wa-al-Asānīd.* Edited by Muṣṭafā ibn Aḥmad al-ʾAlawī and Muḥammad ʻAbd al-Kabīr al-Bakrī. Wizārat ʻUmūm al-Awqāf wa-al-Shuʾūn al-Islāmiyyah - al-Maghrib, 1387 AH.

Ibn ʻAbd al-Barr. al-Intiqāʾ bi-Faḍāʾil al-Thalāthah al-Fuqahāʾ. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʾIlmiyyah, ṭabʾah ūlā, 2003.

Ibn ʻAbd al-Barr. al-Istidhkār fī Sharḥ Madhāhib ʻUlamāʾ al-Amṣār mimmā Rasamah Mālik fī Muwaṭṭaʾihi min al-Raʾy wa-al-Āthār. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʾIlmiyyah, ṭabʾah ūlā, 2000. Edited by Sālim Muḥammad ʻAṭā and Muḥammad ʻAlī Maʾūḍ.

Ibn ʻAbd al-Barr. al-Taqaṣṣī li-Aḥādīth al-Muwaṭṭaʾ. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʾIlmiyyah, n.d.

Ibn ʻĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir. Kashf al-Maghṭā min al-Maʾānī wa-al-Alfāẓ al-Wāqiʾah fī al-Muwaṭṭaʾ. al-Qāhirah: Dār al-Salām, al-ṭabʾah al-thāniyah, 2007.

Ibn al-ʾArabī, Abū Bakr. ʻĀriḍat al-Aḥwadhī bi-Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Tirmidhī. Bayrūt: Dār al-Kitāb al-ʾArabī, 1997.

Ibn al-Athīr al-Jazarī. Jāmiʾ al-Uṣūl fī Aḥādīth al-Rasūl. Lubnān: Maktabat Dār al-Bayān, ṭabʾah ūlā, 1969.

Ibn Kathīr, Abū al-Fidāʾ Ismāʾīl ibn ʻUmar al-Qurashī al-Baṣrī thumma al-Dimashqī. *al-Bidāyah wa-al-Nihāyah.* Bayrūt: Maṭbʾat al-Fikr, 1986.

Ibn Khallikān, Abū al-ʾAbbās Shams al-Dīn Aḥmad ibn Muḥammad ibn Abī Bakr. *Wafayāt al-Aʾyān wa-Anbāʾ Abnāʾ al-Zamān.* Bayrūt: Dār Ṣādir, ṭabʾah ūlā, 1971.

Ibn Mājah, Abū ʻAbd Allāh Muḥammad ibn Yazīd al-Qazwīnī. *Sunan Ibn Mājah.* al-Qāhirah: Fayṣal ʻĪsā al-Bābī al-Ḥalabī, 1952.

Mālik ibn Anas Abū ʻAbd Allāh al-Aṣbaḥī. Muwaṭṭaʾ al-Imām Mālik bi-Riwāyat Yaḥyā al-Laythī. Bayrūt: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʾArabī, 1985. Edited by Muḥammad Fuʾād ʻAbd al-Bāqī.

Mālik ibn Anas. *Muwaṭṭaʾ al-Imām Mālik.* Miṣr: Wizārat al-Awqāf, 2007.

al-Mālikī, al-Sayyid Muḥammad ʻAlawī. Faḍl al-Muwaṭṭaʾ waʾ-Ināyat al-Ummah al-Islāmiyyah. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʾIlmiyyah, ṭabʾah thāniyah, 2008.

al-Mizzī, Abū al-Ḥajjāj Jamāl al-Dīn Yūsuf ibn ʻAbd al-Raḥmān. Tuḥfat al-Ashrāf bi-Maʾrifat al-Aṭrāf. Lubnān: al-Maktab al-Islāmī wa-al-Dār al-Qayyimah, al-ṭabʾah thāniyah, 1403 AH/1983.

al-Mubārakfūrī, Abū al-ʾAlāʾ Muḥammad ʻAbd al-Raḥmān ibn ʻAbd al-Raḥīm. Tuḥfat al-Aḥwadhī Sharḥ Jāmiʾ al-Tirmidhī. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʾIlmiyyah, al-ṭabʾah ūlā, 2011.

Muḥammad Abū Zahrah. *Mālik Ḥayātuhu waʾ-ʾAṣruhu wa-Ārāʾuhu wa-Fiqhuhu.* al-Qāhirah: Dār al-Fikr al-ʾArabī, ṭabʾah rābiʾah, 2002.

Muḥammad Zakariyyā al-Sahāranfūrī al-Hindī. *Awjaz al-Masālik ilā Muwaṭṭaʾ Mālik.* Sahāranfūr: al-Maktabah al-ʾIlmiyyah, 2003.

al-Nadwī, Taqī al-Dīn. Muqaddimat Sharḥ Muwaṭṭaʾ Mālik bi-Riwāyat Muḥammad ibn al-Ḥasan. Dimashq: Dār al-Qalam, ṭabʾah ūlā, 1991.

Naẓīr Ḥamdān. *al-Muwaṭṭaʾāt li-al-Imām Mālik raḍiya Allāh.* Dimashq: Dār al-Qalam, ṭabʾah ūlā, 1992.

al-Qāḍīʾ Iyāḍ ibn Mūsā. Tartīb al-Madārik wa-Taqrīb al-Masālik li-Maʾrifat Aʾlām Madhhab Mālik. Lubnān: Dār Maktabat al-Ḥayāt, 1967. Edited by Dr. Aḥmad Bakīr Maḥmūd.

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. Tanwīr al-Ḥawālik Sharḥ Muwaṭṭaʾ Mālik. Miṣr: al-Maktabah al-Tijārīyyah al-Kubrā, 1969.

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. *Tazyīn al-Mamālik bi-Manāqib al-Imām Mālik.* al-Qāhirah: al-Maṭba’ah al-Khayriyyah, 1325 AH.

al-Tirmidhī, Abū ‘Īsā Muḥammad ibn ‘Īsā ibn Sawrah ibn Mūsā ibn al-Ḍaḥḥāk. *Sunan al-Tirmidhī.* Cairo: Maktabat Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī, al-ṭab’ah al-thāniyah, 1395 AH.